

هل أسلوب الحكم وحده كاف

في تطور الشعب ورقية؟

للدكتور محمد البهي قرقر

—♦♦♦—

بتطور العلم الطبي ومراعاة الحقائق الراهنة والدنو من الواقع تنير مقياس الحكم على النظريات العلمية الفلسفية . فبعد أن كان أساس الحكم عليها تعمق صاحب النظرية في الفكر وتشعب تفكيره في فروض متعددة وخيالات مظنونه ، أصبح إمكان استخدامها أو عدم إمكانه في حياة الإنسان العملية ، يزان الصحة أو الخطأ في الحكم على نظرية من النظريات الفلسفية .

فلسفة العصر الحديث توجه عنايتها إلى الواقع وإلى الناحية العملية والسلوك النفسى للفرد والجماعة أكثر من النظر فيما وراء الطبيعة والبحث عن معنى النفس وهل هي جوهر أو عرض ، أو غير ذلك من الأمثلة التي تحوم حول ماهية النفس وكيفية تركيب الوجود على العموم .

وأسلوب الحكم ونوع النظام الذي تسير عليه أمة من الأمم خاضع لهذه القاعدة ، لأنه لا يخرج عن أن يكون عملاً عقلياً له صدى نفسى عملي أيضاً في تلك الأمة . فهو من أهم موضوعات الفلسفة الوانمية الحديثة ؛ ياتى استحساناً في كل مكان إذا برهن على يد قائد سياسى إمكان استخدامه والاستفاع به في الحياة العملية للشعب ، ولكن ربما يكون طالع نحسه في سوء استخدامه لافى ذاته نفسه .

فالحياة العملية هي في الواقع عكس أية نظرية فلسفية ؛ فان لم تتفق النظرية معها أو لم تجد نفعاً لها فهي إما خيال مفروض أو لم يبن الأوان لها بعد ولم يدن وقت استخدامها ، لا لأنها لم تنضج — فقد تكون في ذاتها ناضجة — ولكن لأن الحياة العملية للشعب ربما لم تتطور نسبياً بما يبدانها .

فصلاحيه نظام أى حكم أو عدم صلاحيته مرتبط بحال الأمة التي ينفذ فيها . وكونه عاملاً من عوامل رقى الشعب يتوقف إلى حد كبير على موقف الشعب العملي نفسه منه ومن مبادئه ، وعلى تأثيره به .

وكل أنظمة الحكم في العصر الحديث تدعى أنها تقصد إلى تحقيق فضيلة خلقية ، يكون من ورائها رفاهية الشعب ورقية ، وشعور كل فرد بمعنى السعادة .

فالنظام الشيوعى يزعم أنه يريد تحقيق العدالة ومعنى المساواة في كل ناحية من نواحي الحياة وبالأخص في الناحية الاقتصادية التي لم يحسها بالتعديل نظام حكم قبله . وحينما كان نظرياً لاقى أتباعاً كثيرين ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والعاملة . فلما نزل به زعماءه في الحياة العملية وحاولوا تطبيقه أثبت أنه خيال مفروض وهم لا يمكن أن يساير الحقيقة . ولم ينل الشعب الذي رغب في الأخذ به من ورائه إلا الفوضى والشفاء . ومع ذلك لم يحكم الشعب نفسه ، وإنما تحكمت فيه فئة قليلة منه ضمنت لها السيطرة بالقوة والعنف ، فهو حكم استبدادى لاشعبي .

والنظام الديمقراطي « الهادي الرزين » ، الذي لا يتشدد في معنى الوطنية — أو على الأصح الذي لا يعرف وطناً — ، والذي هو مغمم بحب « الانسانية » ، يبنى أيضاً الوصول إلى العدل ، يبنى إعطاء الشعب حقه بتسليمه مقاليد أمره . وخلاسته — لأنه يحض على محبة الانسانية والعمل على « السلام » ، وفي الوقت نفسه يتعلق الشعب ويدعى أنه في خدمته ، مع المحافظة على نشاط الفرد المالي — نقي أنصاراً عديدين وأضحى أمنية لكثير من الأمم الضعيفة التي لم تزل في سن الطفولة بعد خلقها ونشأتها ، لأنها تحب العمل للانسانية المزعومة وتغفل للسلام العالي — بمقتضى ضعفها — وتود أن تخرج عن حكم الفرد أو الهيمنة الأرستقراطية والحياة العملية لمثل هذه الشعوب أصبح مقياس للوقوف على حقيقة هذا النظام وعلى مبلغ حصته في رقيها ، لأنها تفهم « الديمقراطية » فهما ساذجا فطرياً ، فهما لغويان لاسياسيا ، فالعنى السياسى وملكية التلاعب بالسياسة لم تتكون عندها بعد ، ولأنه ليس من إنتاجها العقل بل اقتبسته وآمنت به ، فآثره حينئذ ، إيجاباً أو سلباً ، أظهر ، والحكم له أو عليه أصبح وأقرب للواقع .

ومصر دولة من الدول الحديثة العهد التي تغرم بالديمقراطية ، ونظام حكمها ينص على أنها « دولة ذات سيادة ، وهى حرة مستقلة وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابى — المادة الأولى من

والمادة الأولى من

الخارجة عن الاعتدال التي هي أميل بكثير إما إلى الانفعال والقالبية « في حالة التصديق » وإما إلى الرفض والمعارضة « في حالة الجحد والانكار » .

وزيادة على ما للشعب من هذه العاطفة فهو لم تتكون عنده بعد الملكة السياسية ، أو بمباراة أخرى لم تتميز عنده قوة الحكم البنية على الروية والتفكير من قوة العاطفة الثائرة التي لم تهذب بعد . ولعل ذلك يرجع إلى جهله وتركه مدة طويلة إلى الطبيعة التي كانت تكتنفها عوامل متناقضة .

فالأكثرية النيابية إنما تعبر عن قوة العاطفة المصدقة التي تغلب على الشعب وتكون الجزء الأعظم من نفسيته . ولهذا يصح أن يقال إن الحكم الديمقراطي الصادر عن ملكة سياسية والمرتكز على قوة شعبية لا تغلب عليها العاطفة لم يتحقق للآن ، وإن وجد أسلوبه ورسمت مبادئه النظرية .

(٢) بنص الدستور أيضاً على الحرية الشخصية ، على حرية الاعتقاد ، وعلى حرية إبداء الرأي والنقد

(المراء ٤ ، ١٢ ، ١٤) . حرية الفكر والاعتقاد ، حرية إبداء الرأي والنقد يتمتع بها إذن ، قانونياً ، كل فرد يعيش في مصر . والمصري طبعاً يفكر ويبدى رأيه وينتقد ككل إنسان لأن هذه معان عامة ، ولكن طريقته في التفكير وفي إبداء الرأي وفي النقد ربما تم عن فهم آخر لمعنى الحرية فيها : تتم إما عن سوء الفهم أو قصر في إدراك ما هي الحرية في شيء من الأشياء ، وربما لم يفهم بعد أن الحرية معنى محدود غير مطلق ، حرية في شيء مقيدة بجواز استعمال شيء آخر ربما يكون مضاداً للأول ونقيضاً له .

حرية التفكير ما زالت تستخدم في مهاجمة الدين وجرح العاطفة الدينية للشعب ، بل أظهر صورها التهم بمعتقدات الأمة والسخرية بعاداتها ، حرية إبداء الرأي تستعمل في الخروج عن المألوف للأمة والاستخفاف بما هو مقدس عندها ، حرية النقد سبيله العملي جرح الكرامة الشخصية أو الجدل للجدل في غير طائل .

حرية التفكير ، حرية إبداء الرأي وحرية النقد حق سام من حقوق الشعوب المتقدمة ، ولكنه لا يصبح أن يتخذ أداة للهدم ،

تور سنة ١٩٢٣ » ، وهو مظهر لا اعتراض عليه من ناحيته كلكية والقانونية ، ولا من ناحية ما إذا كانت هناك رقابة أجنبية ، أو سياسة مجاملة ، تقيد في الواقع بعض الشيء من هذه يادة ، فالدول الصغيرة تتمتع دائماً من الوجهة الدولية باسم يادة التامة وإن كانت تسير في سياستها العملية طبقاً لخطوة أخرى ذات نفوذ أكبر تحت ستار « الصداقة » أو لمخالفة « لفرض مزدوج : لوقاية الدولة الصغيرة من اعتداء نبي - وما هو في الواقع إلا اعتداء على نفوذ الدولة الكبرى سياسة الدولة الصغرى - ولمنفعة الدولة الخليفة الكبرى سادياً وأديكاً في السياسة العالمية . ولكن الشيء الذي يرغب في بحثه هو : هل من الممكن بواسطة هذا النظام نقل مصر حالتها الراهنة إلى حالة أرق ، وما مبلغ أثره في تطور الشعب ؟ وبحث هذا يتطلب الوقوف على السلوك العملي للشعب إزاء النظام ، ثم على مقدار استفادته منه . وبيان السلوك العملي موقفه تجاه هذا النوع من الحكم أود أن أقتبس من دستوره المواد التي لها صور عكسية بارزة في حياة الأمة العملية ، يقابلها بعض الظواهر النفسية التي لها صفة الأغلبية في سب ، وبعبارة أخرى المواد التي لها مساس كبير بهذا السلوك نسي .

(١) في الفصل الثالث من الدستور يقضى أسلوب الحكم بف هيئة شعبية نيابية ، لها صفة الرقابة على القوة التنفيذية يق الاقتراع العام . وصاحب الأغلبية في هذه الهيئة يتولى نة تلك القوة .

ومن خصائص الشعب المصري وألزم صفاته للآن السير ، العاطفة والرغبة في التصديق ، والتسلط بالعقيدة ، فهو سريع ر بالوعود الخلاية ، وخصوصاً بالتي على وفق رغباته التخيلة ، ضعف تأثيره بذلك إرهاب أو اصطدام بالواقع ، وهكذا شأن طفة إذا هي احتلت من النفس مكاناً واسعاً ، يكاد يكون لها سلطان على السلوك النفسي .

لهذا لم تتحلل نتيجة الانتخاب بعد من أثر الدعابة المنظمة التي تسير طبق رغبات الشعب - ومن قوة العاطفة الحساسة

متفشية فيها مهما شرع ضدها من قوانين ، لأن علاج ذلك ليس بسن قانون وتشريع وإنما بهذيب الشعب نفسه - فذلك لأن الشعب المصري مازال يعتبر قاعدة الجدارة في الاختيار في المنزل الثانية .

فالمبادئ الأساسية التي هي مظهر الحكم الديمقراطي ، من تمثيل نيابي وإعلان حرية الفكر وإبداء الرأي والمساواة أمام القانون والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية لكل فرد مصري أو متمصر ، موجودة في أسلوب الحكم المصري الحديث ، ولكن مظاهر الحياة الواقعية للشعب تدل على أن سلوكه العملي منحرف عنها وموقفه تجاهها سلبي . وبالرغم من ذلك فهل يتقرب لهذا النظام أثر إيجابي حتى يكون كفيلاً بتغيير هذا الموقف وبترقية الشعب ؟ .

لا يبعد أن تنحى الحكم مع هذه الأسس من العوامل التي تشعر الفرد باستقلاله وحرية وتؤمنه على حياته الفردية وتفسح المجال لجده وذاته . واستقلال الفرد وإفساح المجال لجده ومواهبه من أسباب رقي الأمة كجموعة متكونة من أفراد تربطهم روابط عدة ، طبيعية وثقافية ، ولكن هذه النتيجة الإيجابية مقيدة بتنفيذ هذه الأسس وبفهم الشعب لها فهماً صحيحاً ، والتنفيذ والفهم كلاهما ليس حاصلًا لأي أسلوب من أساليب الحكم ، وإنما هما مقدمة من مقدمات نجاح الحكم نفسه وعادة تتكون بالمران في نفسية الشعب .

فأسلوب الحكم نفسه لا ينتج عادة وإنما يعي العادات . في ظله تتكون عادات ذات أثر إيجابي أو سلبي في رقي الشعب أو انحطاطه . وتكون العادات الحسنة سبيله الوحيد للتربية والتهذيب . فإذا استقر في نفس الشعب حب الحرية وفهمها فهماً صحيحاً ، وإذا عرف معنى المساواة ، كان عمله طبق ذلك الفهم وهذه المعرفة ، وكانت خطواته دائماً إلى الأمام ؛ وما أسلوب الحكم الديمقراطي حينئذ إلا مظهر خارجي فقط لعنق نفسي مستقر ، طبيعي أو مكتسب .

فالشك إذن محوط بنظام الحكم وبتأنيبه الإيجابية في رقي الشعب كاملاً أول في تطور الأمم ، ولكن الأمر الذي لا مبرر

فوظيفته يجب أن تكون إيجابية لا سلبية . جعلته بعض الدول الراقية حقاً شرعياً لأفرادها بعد ماسح الشعب من نفسه بقدرة على كظم شهوة العقلية وحاجته إلى تقرير ذلك ضد حاكم مستبد أو ابتغاء المساواة بالفتنة الاستقرائية التي كفلت لنفسها هذا الحق منذ زمن بعيد .

فتقرير حرية الفكر وإبداء الرأي والنقد لكل فرد من أفراد الشعب حق إنساني فطري جليل ، وأجل منه استمداد الشعب وإعداده لاستخدام ذلك في طريقه الطبيعي وتشريعه له من نفسه ، لا إعطاؤه له منحة أو فرضه عليه فرضاً ، فالطفل إذا ما أفسح له الطريق ربما يلقي حتفه في هاوية .

(٣) كذلك المساواة أمام القانون . المساواة في وظائف الدولة مبدأ شريف نصت عليه المادة الثالثة من الدستور المصري ، (المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية)

المساواة في الحقوق العامة مزية من مزايا الحكم وظاهرة من ظواهر عدله ، ولكن أساس التفضيل وقاعدة الاختيار لوظائف الدولة في الأمم الراقية الجدارة الشخصية وإمكان القيام بالواجب نحو الأمة ؛ ومقياس تلك الجدارة الانتاج العملي لا الهوى الحزبي ؛ وما شرعت المساواة وجعلت حقاً من حقوق الشعب إلا لانفاس المكان للجدارة والكفاية لا للنسب والمائلة . وكلما كان الشعب إلى الفطرة أقرب كانت لملاقة النسب والقراءة في التمييز بين فرد وآخر وتخصيصه بمنصب من مناصب الدولة الكبرى الأثر الأول ، لأن قوة الحكم في الشعب حينئذ ما زالت تعتمد على العصبية ، فإذا ما تطور الشعب بعوامل التهذيب جعلت القاعدة في الاختيار والتفضيل الكفاية الشخصية وتوسيت عصبية القراءة الضيقة ، لأن مجموع الشعب أصبح حينئذ يعتبر كمجموع أفراد لمائلة واحدة .

ومن هنا تنب الظاهرة النفسية التي تسمى « المحسوية » - والتي تعد مرضاً اجتماعياً خلقياً في الشعب - في الشعوب الفطرية أو فيما هي أقرب إليها وإن اتخذت أحدث الأساليب في نظام الحكم ، فإذا كانت هذه الظاهرة متفشية الآن في مصر - وستبقى

المظاهر فقط ، فإشد الأمم الضعيفة تمسكاً بنصوص ما يسمى
قوانين دولية ، وما أخلص الفقهاء للنصوص الفقهية - لا للروح
الفقهية - في وقت الضعف والمحطاط مستوى الانتاج العقلي .

حرية الفكر وحرية إبداء الرأي والمساواة أمام القانون - أو
بعبارة أخرى الدستور نفسه - معان تفرس في النفوس ويروض
عليها الشعب القطري أو ما هو قريب منه حتى يقيد حريته الهوجاء
التي لا تعرف حرمة للغير ولا للجماعة ، وحتى يحد كل فرد من
جشعه وأنايته ، ويؤمذ توجد الحرية الصحيحة وتستعمل في
موضعها وتحقق المساواة أمام القانون فعلا .

فالدستور قبل كل شيء معنى خلقى أو هو يرتكز على الأخلاق
التي تأخذ صبغتها الوطنية ، وما أخرج ذلك في ثباته واستقراره
إلى الدين والتدين . فكما اشتد ميل الشعب الدينى ازداد تمسكه
بالدستور ، وكما تحللت حكومة من الحكومات من دينها كان
حكمها إلى الديكتاتورية أقرب . وهل هناك في التاريخ الحديث
من هو أشد تدنيا وأعرق في الدستور من الشعب الانكليزي
والحكومة الانكليزية ؟

وإذن أولى بمصر أن تعنى بدينها وخلقها وتنشئة شبابها على
الترية الوطنية من أن تجري وتعلق بمظاهر نفعا - إن كان
فيها نفع - محدود ، أولى بها أن تنظر فيما يخلق الشعوب وبينها
لا فيما يظهر عليها من أثواب ويكون لها من ألوان !

محمد البرهني قرقر

دكتور في الفلسفة وعلم النفس
وعضو بثة الامام الشيخ محمد عبده

رفائيل

لشاعر الحب والجمال لامرئين

مترجمة بقلم

احمد حسن الزيات

تطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر ومن إدارة «الرسالة»
الذين ١٢ قرشاً

يه هو عامل الترية التي تنفذ إلى نفس الفرد والجماعة وتكيفها
حسباً تحتط الأمة لنفسها .

فإذا لم يرب الشعب الضعيف المستعبد على حب الحرية والمطالبة
لاستقلال ، لم يشعر بمعنى الحرية وبمزايا الاستقلال إذا ما تركته
لقوة المستعمرة وخلته ونفسه ، بل بالعكس لا يظل من هذا
لاستقلال إلا القوضى وعدم استقرار النظام حتى يتحكم فيه نفر
بن الشعب نفسه ويسوسه بالقوة والعنف ويؤمذ يشعر بحكومة
بنظام .

فإذا قدر للنظام الديمقراطي في أمة لم تكون عندها بعد
للكات الاستعدادية له أن يكون ذا نتيجة إيجابية في تطور
لشعب فلن تلمس إلا بعد زمن طويل وجهد شاق يقوم به زعيم
ترسم لبرنامج معين مقصود . ومع ذلك يصح أن ينسب هذا
تطور إلى الزعيم كمر اجتماعى لا إلى الحكم الديمقراطي من
حيث هو .

فالنظام الديمقراطي في انكلترا مثلاً ليس نظاماً موضوعاً ولا
واد دستورية مفرغة في الصيغ القانونية ، وإنما هو نظام يحس به
شعب وقد خلقه من نفسه خلقاً ، وتكون كنتيجة لازمة
لسلوب مخصوص في الترية ، ولعادات مخصوصة لها بطول الزمن
والمسكات القطرية .

والشعوب الأخرى التي تحاول تقليد الدستور الانكليزي
لم يكن لها بعد ما للشعب الانكليزي من الاستعدادات والمسكات
سياسية لاستيفاد من هذا التقليد إلا التخطيط وعدم الاستقرار .
ما أشد عنايتها حينئذ بالصيغ الدستورية ، وما أكبر ولعها بالترنم
أغاني الدستور والتشويق بمواده ، أما الشعب نفسه ، أما مصالحه ،
أمر ثانوى يأتي بعد تنفيذ نصوص الدستور ، كما أن الشعب خلق
بدستور لأن الدستور وجد لخدمة الشعب ورفاهية الأمة .

اذلك إلا لأن التقليد فيما يسمى «دستوراً» لا فيما يقصد من
دستور ، في مظهر من مظاهر المدنية لا في : كيف تتكون
مدنية . بينما الشعب الانكليزي نفسه أو أى شعب آخر كون
دستوراً من نفسه لا يلقى الأهمية إلا على : ما ذا يقصد من
دستور . وهكذا الضعف يخلق صفة الأمانة والإخلاص في